

حاله كونه غايبا عن الله ومعنى كون العبد غايبا عن الله انه لم يرا الله تعالى بقوله
 لصبره تغيب الغيب او حاله المفعول اي من مخاف الله حال كونه تعالى ملتصقا بالصيد
 عن الصيد اي غير متفرقا عنه وقوله فيجتمعت الصيد اشارة الى ان فائدة اللون اظهر
 المطع من العاصي والا فلا حاجة الى التلويح بشئ من الصيد اذ هو في قوله بعد
 ذلك انتهى عنه كان المراد بالصيد هو ما يفهم من قوله لسواكم الله الخ فان هذا يفهم
 ان الاصطلاح في الاحرام منهي عنه وعادة ابي العود فمن اعتدى بعد ذلك اي بعد
 بيان انما وقع ابتلا من جهته تعالى لما ذكر من الحكمة لا بعد تحريمه او النهي عنه كما قاله
 بعضهم ان النبي والعزم ليس امرا جازما ترتب عليه الشريعة بالغا ولا عدلا ابتلا
 كما اختاره اخرون لان نفس الابتلا لا يصلح مدارا لتقديرات العذاب بل ربما يتوهم كونه
 عذرا مسوغا للتخفيفه واما الموجب للتشديد بيان كونه ابتلا لان الاخذ
 بعد ذلك متكررا صريحة وعدم مسالة بتدبير الله تعالى وخرجه عن طاعة
 والخلاف عين جنونه وخشيشته بالكلية اي في فرض للصيد بعد ما بينا ان
 ما وقع من كثرة الصيد وعزم توجهه منهم ابتلا مود الى تمييز المطع من
 العاصي فله عذاب الرب لما ذكر من انه متكررا محضة اولان من الامتلاك
 زمام نفسه والاربابي حكيم الله تعالى في امثال هذه البلايا الحصنة لا يبادر
 برأعيه في عظام الملاحظين والراد بالعذاب الا ليعذب الذايرين اهو قوله
 فاصطاد عطف تفسير لا يعتدى قوله يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد
 شرع في بيان ما يتدارك به اثر الاعتدى اثر بيان ما يحققه من العذاب
 والنصيح بقوله لا تقتلوا الخ مع كونه معلوما مما قبله لتأكيد الحرمة وترشيح
 ما يعقبه عليه وال في الصيد للمعهد صما سلف هذا هو العود قوله وانتم
 حرم في محل نصب على الحال من فاعل تقتلوا وحرم جمع حرام وجراد يقع على
 المحرم وان كان في الحال وعلى من في الحرم وان كان حلالا ومفاد بيان في النهي عن
 قتل الصيد اهل سم قوله يجوز عذرة اي اوبها او مطلقا قوله ومن قتله مثل
 متهد ومقتول المحرم من الصيد ميتة وان ذبحه بقطع حلقه ومريته
 وذلك لان المحرم ميمون من ذبحه كعنه فتم كذا في المحرم اي في قوله وقتل
 في محل نصب على الحال من فاعل قتل اي كايضا مثل وقوله ميتة حال ايها
 ان فاعل قتل فعلى راي من يجوز تعدد الحال يجوز ذلك هنا ومن من يقول
 ان مثل للبيان حتى لا تتعد ذلك الحال ومن يجوز ان تكون شريطة وهو الفاظ
 وان تكون متوصولة والفا تشبهها بالشرطية ولا حاجة اليه اهل سم قوله متولوا

سابق

سابق في الزمان المثل مثل العهد في الكفارة المذكورة فالقتيد لبيان
 الواقع حين زوال الية لانها تزلت في ابي السر حيث قتل جوارح وحسن وهو
 محرم عدا اذ كان قوله مع الشرح حاله مثل اوصفة له او جبهته فان عن
 المقتدا الذي قدره الشئ المثل وقوله يحكم به في موضع رفع صفة ليرا او في موضع نصب
 على الحال منه اهو قوله وفي رواية با صفة جوارح قال الواحدي ولا ينبغي اضافة
 الجوارح المثل لان علمه جزا المقتول لاجزا مثله فانه لا خلاف عليه لا يقتله وقال
 سكي ولذا لا بعدت القرحة بالامانة عند جماعة لانها توجب جزا مثل الصيد
 المقتول قلت ولا التفات الى هذا الاستبعاد فان اكثر القراء عليها وقد اجاب
 الناس عن ذلك باجوبة سديدة منها ان جزا مصدر مضاف لمقتوله تحقيرا والاصل
 فعله جزا مثل ما قتل اي ان يجري مثل ما قتل في الضيف كما تقول لحيث من ضرب
 زيد من ضرب زيد في كذا ذلك الرمحشني وعلقت ومنها ان مثل زائدة لقوله
 تعالى ليس كمنه شئ ومنها ان الاضافة باينة اهو قوله وواعدل منكم اي
 اصحاب عدالة واشترط العدالة لان ما جعله مدارا للمثلية بين الصيد والقتل
 من ضرب مثلكة ومضاهاة في بعض الاوضاع والهيئات مع تحقق التمايز
 بينهما في بقية الاحوال مما لا يعتدى به كبرائة الاجتهاد والارشاد الا
 المؤيدون بالحققة القدسية الا ان الزمان انما هو الذي اوجب في مثل الحمام
 شاة على ما ائتمت بينهما من الميثاق من حيث آي كذا يجب ويهدر
 مع ان النسبة بينهما من سائر الحيثيات كما بين الضب والنور ويجوز
 فلا يصح تعقب من هذه المباحث الفروضة الا الى راي عدل من
 اجاد الناس اهو ابو السوف وقوله وقد حكى ابن عباس انما كانت
 النعوى الايل والبق والفز مثل الشئ بثلاثة امثلة لكل جنس منها
 مثال قوله لانه يشبهها الاظهر لانه يشبهه وذلك لان المشابهة من
 مستهدة في الية للجزاء لا للقتول وان كانت في الواقعة قايسة به
 وقوله في الصب اي شرب الماء بلا بصر اهو شيخنا وفي المصباح الرجل
 الماء من باب قتل شربه من غير شرب وعب الحمام شربه من غير
 مص شربه الرواب واما في الرواب فانما تحسوه جوا سقا
 جوا اهو قوله حاله جزا اي على كذا من القرابين فله او منصرف
 على المصدرية اي بعبارة هدا او منصرف على التمييز اهو السمين
 قوله بالغ الكعبة المراد بها جميع الحرم كما قال الشئ قوله فان لم تكن

عقبه